الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.21
9 March 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
الدورة التاسعة
جنيف، ٧-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

مشـــروع تقريـــر لجنـــة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايـــا المالية المتصلة بذلك عن دورتها التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥

المقرر: السيد ريكاردو ثيسنيروس (السلفادور)

المتكلمون:

الموظف المسؤول عن الأونكتاد	بنن باسم أقل البلدان نمواً
جمهورية الكونغو الديمقراطية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين	لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي
الفلبين باسم المجموعة الآسيوية	كوبا
مصر باسم المجموعة الأفريقية	تايلند
كوستاريكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.

وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات مختلف الوفود في موعد أقصاه يوم **الأربعاء، ٩ آذار/مارس ٢٠٠٥**، إلى:

UNCTAD Editorial Section, Room E. 8102, Fax No. 917 0056, Tel. No. 917 5654

(A) GE.05-50481 100305 100305

الفصل الأول

البيانات الافتتاحية

١- أشـــار **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ساو باولو فقال إن توفر بيئة دولية تمكينية هو أمر أساسي بالنسبة لبناء قدرات إنتاجية أكبر لكي تتمكن البلدان من الاستفادة من اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة والمشاركة فيه. وأضاف قائلاً إن للاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، دوراً بالغ الأهمية في هـــذا الخصوص، ذلك لأنه يوفر صلة حاسمة بين خلق القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية على المستوى الدولي. كما أن بإمكانه أن ينقل لا الموارد المالية فحسب وإنما أيضاً المعارف والتكنولوجيا، ويتيح إمكانية الوصول إلى الأسواق ومصادر الإمداد الجديدة، ويحفِّز الارتقاء بقطاع المشاريع. بيد أنه يتطلب أن تكون هناك استجابة ملائمة على صعيد السياسة العامة من قِبَل جميع الجهات الفاعلة المعنية أي: البلدان المضيفة وبلدان المنشأ والمجتمع الدولي ككل بالإضافة إلى المستثمرين.

٢- وتـــابع قـــائلاً إن الاتجاهات الحديثة التي ظهرت في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تفضي إلى الشعور بالتفاؤل وكذلك إلى القلق ينبغي أن يُنظر إليها في سياق السياسات المحلية واتفاقات الاستثمار الدولية على حد سواء. وشدد على أهمية دراسة الآثار الفعلية والمحتملة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من منظور البلدان النامية بوصفها متلقية للاســـتثمار الأجـــنبي المباشـــر وكذلك بوصفها مصادر لهذا الاستثمار، ولاحظ ضرورة تحديد الصلات بين التعاون الاســـتثماري والـــتجارة. كما أعرب عن قلقه إزاء التطورات التي حدثت مؤخراً والتي تدل على الحاجة إلى توضيح القضـــايا الرئيسية واستعراض التجارب فيما يتعلق بالوفاء بالالتزامات الدولية. وفي هذا السياق، قال إن التحكيم بين المستثمر والدولة يمثل قضية بالغة الأهمية بالنظر إلى تزايد عدد المنازعات في مجال الاستثمار منذ منتصف فترة التسعينات من القرن الماضي.

٣- وفي الخـــتام، أطلع اللجنة على عدة أنشطة مثيرة للاهتمام من المزمع القيام بها أثناء دورة اللجنة. ومن هذه الأنشـــطة المناقشـــة التي سيجريها فريق مناقشة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مناقشة ستتسم بأهمية خاصة بالنسبة للجنة.

٤- وتحـــدث ممثل **جمهورية الكونغو الديمقراطية** باسم **مجموعة الـ ٧٧ والصين** فلاحظ الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٤ وفي حصة البلدان النامية من هذه الاستثمارات. واستدرك قائلاً إن هذه الحصة تظـــل، مع ذلك، متركزة في قلة قليلة من البلدان، في حين أن العديد من البلدان الأخرى لا تجتذب سوى استثمارات ضئيلة. وقال إن هذه الحالة، مقترنة بحالة الإقراض المصرفي الهامشي وتدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، تقوض الجهود التي تُبذل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥- وأضـــاف قائلاً إنه لما كانت بعض البلدان النامية قد برزت مؤخراً كمصادر هامة للاستثمار الأجنبي المباشر، فـــإن مجموعـــة الـ ٧٧ والصين مهتمة بإجراء المزيد من التحليلات لبعض القضايا كدور الشركات عبر الوطنية للبلدان النامـــية في تعزيز القدرة التنافسية، والتكامل الإقليمي فيما بين البلدان النامية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتأثير

الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المضيفة. وفي هذا الصدد، قال إن المساعدة التي يقدمها الأونكتاد فيما يتعلق بجمع البيانات والإبلاغ عنها تظل بالغة الأهمية.

٦- وتابع قائلاً إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشعر بالقلق إزاء تأثير منازعات الاستثمار. فهذه المنازعات تشمل على نحو متزايد بلداناً نامية كثيراً ما تكون غير مهيأة للتصدي لمثل هذه المسائل وغالباً ما تواجه إمكانيات تكبد تكاليف مرتفعة. ولذلك فإن عقد هذا الاجتماع ومتابعة العمل في هذا المجال هما موضع استحسان. وتابع قائلاً إن المساعدة التقنية وبناء القدرات يظلان ضروريين في هذا الصدد، وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية عظيمة على عمليات استعراض سياسات الاستثمار وتقديم الدعم لتنفيذ التوصيات التي تسفر عنها هذه الاستعراضات. وقال إن الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعدد من البلدان المانحة هو موضع تقدير وينبغي أن يستمر. وأشار إلى الأهمية التي يتسم بها عمل الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار في مساعدة البلدان النامية على تحديد سياساتها في مجال تشجيع الاستثمار وفي إنشاء الوكالات ذات الصلة، ودعا إلى مواصلة التعاون بين الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

٧- وتحدث ممثل **الفلبين** باسم **المجموعة الآسيوية** فشدد على أهمية الاستقصاء الكامل للكيفية التي يمكن بها للبلدان النامية أن تستفيد من الاتجاهات الجديدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الاستثمار الأجنبي المباشر القائم على أساس البحث والتطوير. وأوضح أنه بالرغم من أن عملية عولمة أنشطة البحث والتطوير قد أتاحت فرصاً جديدة للاقتصادات الآسيوية، فإن هناك علامات مثيرة للقلق تشير إلى أن البلدان لا تستفيد جميعها من هذه الفرص وذلك بسبب النهج الانتقائي الذي تتبعه الشركات عبر الوطنية وكون قاعدة التكنولوجيا محدودة، بالإضافة إلى نقص الموارد البشرية الماهرة. وقال إن المجموعة الآسيوية تدعو إلى الاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال وكذلك - بصورة أعم - بشأن كيفية زيادة جاذبية تلك البلدان، من بين بلدان المنطقة، التي ظلت حتى الآن مهمشة فيما يخص التوزيع الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وشدد على الحاجة إلى تحسين جمع البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وقال إن من الأمثلة الناجحة على العمل في هذا المجال مثال العمل المضطلع به من قِبَل الأونكتاد بالتعاون مع أمانة رابطة دول جنوب شرقي آسيا. وأضاف قائلاً إن مجموعته تدعو الأونكتاد إلى تكثيف تعاونه التقني في هذا المجال. كما أن المجموعة الآسيوية تشدد على اهتمامها بالعمل المتعلق بتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة والأنشطة التي تضطلع بها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار والأونكتاد في مجال ترويج الاستثمار.

٨- وتحدث ممثل **مصر** باسم **المجموعة الأفريقية** فأعرب عن تقديره لتقرير عام ٢٠٠٤ بشأن أنشطة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع الذي يشير إلى المشاريع المنفذة في ٤٦ بلداً أفريقياً. كما أعرب عن شكره للأونكتاد على جودة عمله وعلى ما حققه من نتائج. ولاحظ أنه بالرغم من تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، فإن معظم هذه الزيادة قد نشأت عن الاستثمار في استغلال الموارد الطبيعية. وقال إن مجموعته تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل استعراض اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر وقضايا السياسة العامة المتصلة بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من البلدان النامية على بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وبخاصة في سياق الاستثمار بين بلدان الجنوب. وشدد على أهمية توفر البيانات الدقيقة في حينها للمسؤولين عن رسم السياسات العامة، وقال إنه ينبغي للأونكتاد أن يزيد المساعدة التقنية التي يقدمها إلى البلدان الأفريقية فيما يتعلق بنظم جمع بيانات

الاستثمار الأجنبي المباشر والإبلاغ عنها وذلك من أجل تمكين هذه البلدان من تحسين نوعية البيانات. وأضاف قائلاً إن مجموعته ترحب بالاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء شبكة إقليمية لمجمعي البيانات والإحصائيين في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الاقتراح الذي قُدم في حلقة العمل بشأن بناء القدرات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا التي اشترك في تنظيمها الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسة الألمانية الدولية لبناء القدرات (InWEnt) وعُقدت في أديس أبابا (إثيوبيا) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٩- وتابع قائلاً إن البلدان الأفريقية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، ستظل بحاجة إلى قدر كبير من المساعدة فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بترتيبات الاستثمار الدولية وبناء القدرات. فهذه البلدان، بصفة عامة، تفتقر إلى القدرة التقنية والخبرات الفنية اللازمة للمشاركة بفعالية في المفاوضات الدولية بشأن معاهدات الاستثمار ولتنفيذ هذه المعاهدات. ولذلك فإن مجموعته تدعو أمانة الأونكتاد إلى بحث السبل والوسائل الكفيلة بمساعدة البلدان الأفريقية في معالجة هذه المشكلة. وقال إن عمليات استعراض سياسات الاستثمار وأدلة الاستثمار الصادرة عن الأونكتاد تمثل أداة قيمة في تحسين بيئة سياسات الاستثمار في هذه البلدان. كما أعرب عن تقدير مجموعته لمبادرات الأونكتاد في إطار برنامج الإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار؛ وبرنامج التأمين؛ والمشروع الجديد المشترك بين كينيا والأونكتاد وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛ وعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛ والأنشطة التدريبية التي تنظمها الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وبالنيابة عن المجموعة الأفريقية، دعا المتحدث الأونكتاد إلى مواصلة مساعدة البلدان الأفريقية في بناء القدرات وتوسيع نطاق عمله التحليلي بشأن الترابط بين التجارة والاستثمار.

١٠- وتحدث ممثل **كوستاريكا** باسم **مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** فقال إن التجربة قد دلت على أن السياسات التي تهدف إلى تهيئة مناخ موات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك إلى تشجيع المنافسة قد شكلت خطوات مفيدة لتعزيز خلق فرص العمل وتحقيق النمو الاقتصادي وتحديث الاقتصادات. إلا أنها لم تكن كافية لتوسيع ونقل التكنولوجيا وكذلك لخلق قدرات الابتكار الوطني. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تعزز تعاونها التقني في هذا المجال، بالاشتراك مع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من أجل دعم البلدان النامية في إدماج العلم والتكنولوجيا ضمن استراتيجياتها الإنمائية.

١١- وشدد على أهمية إجراء تحليلات أعمق لتحديد الكيفية التي يمكن بها للتعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب الإسهام في زيادة الفوائد التي تعود بها هذه الاستثمارات على التنمية إلى أقصى حد. وقال إن العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد واللجنة يعتمد على نوعية المعلومات التي توفرها البلدان بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه لا تزال بحاجة إلى تحسين. وطلب إلى أمانة الأونكتاد أن تزيد المساعدة التقنية التي تقدمها إلى البلدان النامية من أجل دعمها في تحسين نظم معلوماتها الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

١٢- كما أعرب المتحدث عن قلقه إزاء الزيادة في عدد منازعات الاستثمار الدولية الناشئة عن اتفاقات الاستثمار وقال إنه يلزم إجراء المزيد من التحليل لهذه الظاهرة وآثارها على التنمية. وشجع أمانة الأونكتاد على الاضطلاع بدور نشط في هذا المجال، بما في ذلك فيما يخص أنشطة التعاون التقني.

١٣- وفي الختام، شدد المتحدث على أهمية القيمة التي يضيفها الأونكتاد في تحليلاته لسياسات الاستثمار. كما شدد على دعم مجموعته للتعاون بين الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار.

١٤- وتحدث ممثل **بنن** باسم **أقل البلدان نمواً** فوجه النظر إلى أهمية السياسات الحكومية، والبيئة الاقتصادية الكلية، والإطار التنظيمي لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن توفر سياسات محددة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر هو أيضاً أمر ضروري في كل من بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وبخاصة أقل البلدان نمواً. فقد بدأت هذه البلدان تضطلع في السنوات الأخيرة بأنشطة لترويج الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إنها أدركت الدور المحتمل لهذا الاستثمار كمحفز لتعزيز قدراتها التوريدية. وأشار بصفة خاصة إلى أن العديد من أقل البلدان نمواً قد أنشأت مؤخراً وكالات لتشجيع الاستثمار وأخذت تعقد اتفاقات ثنائية وإقليمية وأقاليمية لحماية وتشجيع الاستثمار. وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة أن تقوم من ناحيتها، في جملة أمور، بدعم أنشطة بناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ وتحسين وصول منتجات البلدان النامية إلى الأسواق؛ وتنظيم اجتماعات وأنشطة في مجال الاستثمار؛ وعرض ضمانات لتأمين الاستثمار؛ ودعم نقل التكنولوجيا وإقامة الروابط بين الأعمال التجارية.

١٥- وتحدث ممثل **لكسمبرغ** باسم **الاتحاد الأوروبي**، وبتأييد من **بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا**، فأشار إلى الدور الذي يؤديه الأونكتاد في نشر المعارف فيما يتعلق بالممارسات الجيدة الضرورية لتهيئة بيئة تنظيمية تمكينية مواتية لعمل الشركات في الخارج. وشدد على أن المسؤولية عن تحديد قواعد الإدارة السليمة تعود إلى الحكومات. وقال إن الاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية إجراء المزيد من الدراسة للسياسات والاتفاقات الإقليمية التي يمكن أن تعزز تدفقات الاستثمار بين بلدان الجنوب. ولاحظ مع التقدير مشاركة القطاع الخاص، فضلاً عن التعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يشدد، بالإضافة إلى ذلك، على اهتمامه بنهج عمليات الاستعراض التي يجريها النظراء، وهو النهج الذي اعتُمد في عمليات استعراض سياسات الاستثمار.

١٦- ووجه ممثل **كوبا** النظر إلى أهمية المحافظة على حيز التحرك المتاح على صعيد السياسات الوطنية، الأمر الذي يمكن أن يسمح للبلدان النامية بأن توجه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاه الأنسب لتلبية احتياجاتها الإنمائية. كما شدد على ضرورة التزام البلدان المتقدمة في هذا المجال، وإتاحة الموارد اللازمة لمواصلة تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات، والمسؤولية الاجتماعية التي يجب أن تتحملها فرادى الشركات.

١٧- وشدد ممثل **تايلند** على اهتمام وفده بالعمل المتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر القائم على أساس البحث والتطوير، وبالأنشطة المتصلة بجمع البيانات. وقال إن تايلند منخرطة حالياً في عدد من المفاوضات التجارية التي تشمل قضايا الاستثمار وإن ثمة حاجة للحصول على دعم من الأونكتاد في تحديد الجوانب الإنمائية لهذه المفاوضات.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف – افتتاح الدورة

١٨- عُقدت الدورة التاسعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم بجنيف في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وعقدت اللجنة، أثناء الدورة، ... جلسات عامة و... جلسات غير رسمية. وافتتح الدورة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥ السيد أندرياس بفافرنوشكي (ألمانيا)، نائب رئيس اللجنة.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٩- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة المعقودة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	سعادة السيد لوف متيسا (زامبيا)
نواب الرئيس:	السيد فريدريك آرتر (النرويج)
	السيد مهدي فخري (جمهورية إيران الإسلامية)
	السيدة كريستا غونفالث (المكسيك)
	السيد إيفان غوسبودينوف (بلغاريا)
	السيد أندرياس بفافرنوشكي (ألمانيا)
المقرر:	السيد ريكاردو ثيسنيروس (السلفادور)

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٢٠- أشار ممثل **البرازيل** إلى البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "عمليات استعراض سياسات الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية"، فقال إن حكومته تنظر ببالغ التقدير إلى العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن عمليات استعراض سياسات الاستثمار. وأضاف قائلاً إن البرازيل تشارك مشاركة نشطة في هذا العمل وترى أن تبادل الآراء وتقاسم الخبرات مفيدان بصفة خاصة. وقال إن بلده، بوصفه أحد البلدان الرئيسية المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، يدرك الحاجة لانتهاج سياسات استثمار فعالة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز القدرات المحلية، وتوسيع القدرة التصديرية. وأوضح أن هذه السياسات تسهم في تحسين القدرة التنافسية للبلدان النامية في الأسواق العالمية وفي تحقيق التنمية المستدامة. وقال إنه بالنظر إلى الأهمية التي تعلقها البرازيل على الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج عمليات استعراض سياسات الاستثمار، وما يُبدى من اهتمام باستعراض

سياسة الاستثمار في البرازيل، فإنه يطلب أن يتم تأجيل عرض هذا الاستعراض إلى النصف الثاني من عام ٢٠٠٥. فمن شأن هذا أن يسمح بإجراء المزيد من المشاورات بين الوزارات وبالتالي تحسين مساهمة البرازيل في المناقشات المتعلقة بهذا الاستعراض.

٢١- وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت الذي تم تعميمه في الوثيقة TD/B/COM.2/61. وبناء عليه، كان جدول أعمال الدورة التاسعة للجنة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- قضايا في السياسة العامة تتصل بالاستثمار والتنمية

٤- القضايا المتصلة بترتيبات الاستثمار

٥- عمليات استعراض سياسة الاستثمار: تبادل الخبرات الوطنية

٦- تقارير الهيئات الفرعية التابعة للجنة

٧- تنفيذ استنتاجات وتوصيات اللجنة المتفق عليها، بما في ذلك المتابعة في مرحلة ما بعد الدوحة

٨- جدول الأعمال المؤقت للدورة العاشرة للجنة

٩ مسائل أخرى

١٠- اعتماد تقرير اللجنة.

دال – مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

هاء – اعتماد تقرير اللجنة

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

- - - - -